

النظرية النسوية ومنطلقات الجندر كمنظور للتفسير الناعم للعلاقات الدولية

*جامعة ابن زهر بأكادير / المملكة
المغربية
dr.hakimtouzani@gmail.
com

***د. حكيم التوزاني
باحث من المغرب**

ملخص :

ترجم هذه الورقة البحث عن التهميش الذي عانت منه النساء في مختلف المجالات سواء على الصعيد النظري أو العملي في الحقل الدولي، باعتبارها دافعا لجعل البعد الجندي أداة تحليلية متميزة تبرهن على القصور الفادح في مختلف النظريات والممارسات العملية التي تنحاز إلى القيم والصفات الذكورية، في أفق استشراف الحقل الدولي والإسهام الناتج عن إدماج المرأة في عملية التنظير العابرة للحدود الوطنية. بحثا عن الإضافة المرجوة في علم العلاقات الدولية انطلاقا من مرتكزات الجندر العالمي؟

هذا الإشكال الذي سيتم فك مقتضياته التفصيلية عبر ثلاثة محاور أساسية إذ سيعمد الأول للبحث في المركز التنظيري النسوي في الحقل الدولي ومرتكزات قيامها، انطلاقا من فرضية أن حقل العلاقات الدولية يعاني من عمى الجندر، وبالتالي فإن منظري العلاقات الدولية يحتاجون إلى استخدام عدسات الجندر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية.

في حين سيحاول المحور الثاني مقارنة المنظور الناعم للنظام الدولي على عكس منطلقات النظريات التقليدية للحقل الدولي. وذلك في أفق تقييم النظرية النسوية للحقل الدولي في المحور الثالث، وذلك من الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من إيجاد فرضيات خاصة بها.

كلمات مفتاحية : نسوية، الجندر، علاقات دولية، سلام، متغيرات، استشراف المستقبل.

Feminist theory and gender perspectives as a perspective for the soft interpretation of international relations

Dr. Hakim TOUZANI

Professor of Public International Law and Political
Science, IBN ZOHR University , AGADIR, Kingdom of
MOROCCO

ABSTRACT

This paper aims to deal with the marginalization that women have suffered from in various fields, whether at the theoretical or practical levels in the international field, as a motive to make the gender dimension a distinct analytical tool that demonstrates the severe shortcomings in various theories and practical practices that are biased towards masculine values and qualities, in the prospect of foreseeing the international field and the resulting contribution of women's inclusion in the transnational theorizing process. In search of the desired addition in the science of international relations based on the foundations of global gender?

This problem will be deconstructed through three main axes, as the first will deal with the theoretic center of feminism in the international field and the foundations of its establishment, based on the assumption that the field of international relations suffers from gender blindness, and therefore international relations theorists need to use the lenses of gender in order to rethink on the study and theorizing of international relations. and from that; this trend focuses on the differences between men and women in looking at international security issues and international interactions, and believes that a noticeable increase in women's participation can change the nature of the international system by making it more secure and stable.

While the second axis will attempt to approach the soft perspective of the international system in contrast

to the premises of the traditional theories of the international field, According to the horizon of evaluating the feminist theory of the international field in the third axis, from the ontological sides by including women as an actor in international relations, and epistemology by creating hypotheses of their own.

KEY WORDS: Feminist, gender, international relations, peace, variables, future foresight.

مقدمة

مثلت النظرية وعملية التنظير جوهر البحث في مجال العلاقات الدولية، إذ غدت النظرية المنظار الذي يمكننا من رؤية الواقع، ويزيدنا منه اقتراباً وفهماً وإدراكاً، ولما كانت الاستحالة مستدامة فيما يخص تطابق النظرية مع الواقع (أي قدرة النظرية على أن تكون تمثيلاً صادقاً وشاملاً لحقيقة الواقع)، فإن الكثير من الجدل بات يطرح وبشدة حول جدوى وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية للعلاقات الدولية، وحول عملية التنظير وما يكتنفها من صعوبات (مشكلة التعميم، مشكلة الشمولية، تعدد المواضيع التي تدرسها العلاقات الدولية، تعقد وتشابك وتداخل الظواهر السياسية الدولية... إلخ) وما يرد عليها من قيود وعوائق (منهجية، إبستمولوجية، وأنطولوجية) تجعل منها مهمة صعبة وشاقة جداً، حتى أن «ريمون آرون» قال باستحالة التنظير في العلاقات الدولية، لأنَّ سلوك الدول محكوم بتعدد وتنوع كبير لعوامل اقتصادية وسياسية وإيديولوجية، ودافع عن مفهوم للنشاط النظري، يتطابق تحديداً مع عملية معرفة وتحديد دوافع وإدراكات الفواعل الأساس في العلاقات الدولية⁽¹⁾.

ولأنَّ النظرية في مجمل تعاطيها مع الحقل الدولي لا تخرج عن كونها مجهوداً منظماً لطرح أسئلة من شأنها تمكين الباحث من تنظيم معرفته، وتوجيه بحثه، وتفسير النتائج التي يتوصل إليها، من أطر اصطلاحية تكاد تكون بمثابة الأسئلة التي بمقدورها توجيه البحث، وبسط أطر اصطلاحية هي بمنزلة نظام من الفرضيات العملية وظيفتها

(1) محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-بتنة، الزائر، السنة الجامعية: 2014-2015، ص. 03

الأساسية هي أيضاً توجيه البحث (مثل نظرية النظم، نظريات اتخاذ القرار... إلخ)، في أفق رصد سلسلة طموحة من الاقتراحات المتشابكة والتي تسعى إلى شرح مجموعة من السلوكيات وفهم حقل البحث سواء جزئياً أو كلياً. وتأتي هذه الاقتراحات سواء من الفرضيات أو من الإجابات التي يتوصل إليها الباحث من إطار معين. وتأسيساً على ما سبق، تروم النظرية مساعدة الباحث على تنظيم المعطيات التي يجمعها، والتعرف على العوامل والمتغيرات الأساسية لمجال البحث وتركيز اهتمامه وبحثه على القضايا الأهم. أي أن النظرية تهدف إلى تحقيق وظائف خاصة بها تجمع بين وصف للظاهرة وتفسير لها والتنبؤ بها، ما يعني أن النظرية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية بصفة خاصة وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظائفها. فلا يمكن القول بوجود نظرية في أي ميدان ما لم تقم بوظائفها المتمثلة في: الوصف، التفسير والتنبؤ.

بيد أن عملية التنظير في حقل العلاقات الدولية تعترضها مجموعة من الصعوبات والتحديات، لعل من أهمها⁽²⁾:

- طبيعة الظاهرة الدولية التي تعد ظاهرة اجتماعية وإنسانية تتسم بالتعقيد والتشابك والتغير الزمكاني.
- عدم قدرة الباحثين في حقل العلاقات الدولية على إيجاد نظرية عامة وشاملة تدرس الظاهرة الدولية من مختلف أبعادها الزمنية (ماضي، حاضر، مستقبل).
- تنوع مجالات وتخصصات العلاقات الدولية مما يصعب عملية الإلمام بالأبعاد الزمانية الرئيسية أثناء تحليل الظاهرة الدولية.
- تداخل العلوم الاجتماعية فيما بينها لتحليل الظاهرة الدولية الواحدة.
- تداخل المنطلقات الشخصية للمنظر مع المراكز الأساسية لنظريات التحليل.

(2) حكيم التوزاني، تطور مرتكزات علم العلاقات الدولية: بين تحديد الإطارات المفاهيمية وتعداد الفواعل الدولية وضبط التفاعلات الدولية، مطبعة SO-ME-PRINT / أكادير-المغرب، ط2، 2021، ص. 56.

وفق هذه المعطيات تجاذبت عملية التنظير في العلاقات الدولية كونها علماً مستقلاً في مدارس عدة، وتخللته أطروحات متنوعة لتدارك فهم الأحداث المتسارعة، والتنبؤ بآثارها على المستقبل المنظور لهذه العلاقات، خاصة عندما يهيمن مفهوم على مستوى النقاش الفكري، ويصبح موضوعاً للجدال النظري، مما يجعل من ذلك الحضور الذي يحمل معه طبيعة الهوية المعرفية للمفهوم، كما يعبر عن كون الظاهرة المعرفية حيث المفهوم محور النقاش، تعرف تحولات بنيوية سواء في مستوى منطق نظامها، أو في مستوى الوعي بها، مما يجعل من ظهور أي مفهوم كيفما كانت طبيعته وسياق اشتغاله، لا يعد عبثاً معرفياً، أو عبارة عن فائض لغوي، إنما يأتي ليؤشر على تحول إما في الظاهرة، أو في طريقة اشتغالها، أو في الوعي بها⁽³⁾.

وعليه، كانت بداية تأريخ صك مفهوم النسوية قد ظهر كمصطلح لأول مرة في فرنسا أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر (1890)، على يد «أوبرتين أوكليرت» Hubertine Auclert التي قدمته في كتابها la Citoyenne المواطنة، حيث نددت فيه بالسلطة الذكورية، وطالبت بتمكين المرأة كجزء من وعود الثورة الفرنسية. غير أن المفهوم كغيره لم يضم، بل استمر في النمو متخذاً تعريفات متعددة وملهماً العديد من الحركات كما تقول «كارين أوفين» Karen Offen -مؤرخة

النسوية-؛ إذ مع العقد الأول من القرن العشرين بدأ المفهوم في الارتحال إلى إنجلترا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يمر عقد إلا وكان المفهوم قد شق طريقه إلى العالمية⁽⁴⁾.

وعطفاً على هذا التأريخ الجيني لهذا المفهوم، خلقت أصداً الأصوات النسائية بحركاتها أجواء ملائمة فتحت من خلالها في أقسام الجامعات، ولا سيما في اختصاص العلوم الاجتماعية، الباب على مصراعيه للدراسات النسوية، فدشنت هذه الدراسات مسار التأسيس العلمي

(3) زهور كرام، «النسائي والاشتغال الأدبي»، مقالة منشورة في المؤلف الجماعي: النسوية الإسلامية، سلسلة ملفات بحثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص. 7.

(4) نورهان عبد الوهاب، «النسوية الإسلامية: إشكاليات المفهوم ومتطلبات الواقع»، مقالة منشورة في المؤلف الجماعي: النسوية الإسلامية، سلسلة ملفات بحثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص. 21.

**خلقت أصداً الأصوات النسائية
بحركاتها أجواء ملائمة
فتحت من خلالها في أقسام
الجامعات، ولا سيما في
اختصاص العلوم الاجتماعية،
الباب على مصراعيه للدراسات
النسوية**

للأبحاث الأكاديمية حول المرأة، وتوسع مداها من الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من جامعة «سان دياغو» في العام الدراسي 1969-1970 باتجاه فرنسا وبريطانيا ثم مختلف دول العالم الغربي والعربي، لتؤدي فيما بعد إلى بروز حقل دراسات النوع الاجتماعي تقوم على مفهوم جامع يحيط بشواغل كل من الجنسين معاً. وخولت المرونة الفكرية لدراسات النوع الاجتماعي وتجاوزها لمنطق الصراع بين الرجل والمرأة وتضادهما تأصيل هذا الاختصاص ومقارباته، كما سمحت له تدريجياً اقتحام عدد من فروع العلوم الإنسانية، ليدعم من يوم لآخر مسار حضوره بوصفه حقلاً معرفياً قائم الذات⁽⁵⁾.

مما حدا بالحركة النسائية صعود سلم التطور، إذ انتقلت من النضال المطليبي الاحتجاجي من أجل التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى نقد نماذج الفكر السائدة في الفلسفة والعلم والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وشرعت هذه الحركة منذ بداية ثمانينيات القرن المنصرم في نقد المعرفة المنتجة الداعمة للذكورية، وترتب عن هذا النشاط إستيمولوجيا فرض تحدي ضد النماذج المعرفية السائدة⁽⁶⁾.

وفي إطاره التفاعلي مع الحقل الدولي، تروم هذه الورقة البحث عن التهميش الذي عانت منه النساء في مختلف المجالات وعلى الصعيدين النظري والعملي في الحقل الدولي، باعتبارها دافعاً لجعل البعد الجندري أداة تحليلية متميزة تبرهن على القصور الفادح في مختلف النظريات والممارسات العملية التي تنحاز إلى القيم والصفات الذكورية، في أفق استشراف الحقل الدولي من الإسهام الناجم عن إدماج المرأة في عملية التنظير العابرة للحدود الوطنية.

بحيث يطرح في هذا الصدد إشكالية البحث عن تمظهرات الأمن الناعم للمنظور النسوي في علم العلاقات الدولية انطلاقاً من مرتكزات الجندر العالمي؟

(5) هاجر المنصوري، «النسوية في تونس وخطاب العنف ضد المرأة من خلال (الكريديف)»، مقالة منشورة في المؤلف الجماعي: النسوية الإسلامية، م.س، ص. 50.

(6) رشيد بن بيه، «الأبستمولوجيا النسوية وتأثيرها في إنتاج المعرفة السوسيولوجية وفهمها في المنطقة العربية»، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 37، صيف 2021، ص. 106.

ولفك مداмик تمفصلات الإشكالية الرئيسة تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، لعل من أهمها:

ماهية المنظور النسوي في الحقل الدولي؟

ماهي أهم مرتكزات التنظير النسوي في حقل العلاقات الدولية؟

ما هو المنظور النسوي لمفهوم الأمن وتمثلاته في الديناميات الدولية؟

ما هي القيمة المضافة للمنظور النسوي في الحقل الدولي؟

ولتحليل مرتكزات هذه الأسئلة، يمكن الانطلاق من فرضية كون المنظور الناعم للنظام الدولي وعلى عكس منطلقات الواقعية، سيقبل المفاهيم المركزية لتحليل الديناميات الدولية بمقتضى استحضار العوامل الاجتماعية والثقافية في أدبيات النظريات التفسيرية، في أفق الارتقاء بدور المرأة إلى مصاف صنع القرار الدولي بحكم الآثار المترتبة عن أدوارها القيادية في الإسهام في أنسنة العالم وبناء السلام العالمي وصيانة الأمن الدولي.

ولحلّ مقتضيات هذه التساؤلات المنبثقة عن الإشكالية الرئيسة، استقيناً من رزنامة منهجية وبقاة متجانسة من مناهج البحث العلمي أهم مبادئها، للإحاطة بمختلف تفرعات الإشكالية السالفة الطرح. على أساس أنّ «المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة»⁽⁷⁾، خاصة أن الظواهر السياسية والاجتماعية؛ هي في حدّ ذاتها ظواهر مركّبة، ذات طبيعة معقّدة وأبعاد متعدّدة ومتغيرات متواترة، ومن ثمة كان من الصّعب دراستها بمقتضى منهج واحد. خاصة أنّ موضوع النظرية النسوية من بين المواضيع التي تركز أساساً على تقنيات التفكير والتركيب، إذ بواسطتها تتفكك عناصر النظام الدولي لفهم مكوناته وكيفية اشتغاله، وذلك قصد إعادة تركيب أجزائه في ضوء مرتكزات النوع الاجتماعي للحقل الدولي.

وعلى إثر ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج النظامي، بحيث

(7) عمار بوحوش، الذنبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي، مكتبة المنار، الأردن، طبعة سنة 1989، ص82.

تم اعتماد الموضوع كوحدة متكاملة. إذ أفاد هذا المنهج في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء من خلال ما أقرّ به «دافيد ايستون»، حول المخرجات والمدخلات ثم الفعل الاسترجاعي العكسي. فالمدخلات تمثلت بالأساس في مجموع التحولات الدولية التي دفعت بالمنظرين إلى تبني المنظور الناعم للعلاقات الدولية، أما المخرجات فتتمثل في النتائج العامة المحصّل عليها؛ والتي تجلّت أساساً في ضرورة إشراك المرأة في صنع القرار الدولي من خلال مرتكزات المنظور النسوي للتفاعلات العابرة للحدود، وما نجم عنها من تداعيات في مختلف المستويات الوطنية والدولية على حد سواء، كما تتضمن مجموع البرامج والأجندات والتوجهات المواكبة لهذا الطرح. أما الفعل الاسترجاعي فيتصل بمضامين السيناريوهات المستقبلية حول الموضوع.

كما تمّت الاستعانة بالمنهج المقارن⁽⁸⁾: الذي عرّفه «ستيوارت ميل» بكونه «دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر»⁽⁹⁾. وعلى هذا الأساس، تعدّ المقارنة جوهر البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية، بعدما كان المنهج التجريبي جوهر البحث العلمي في العلوم الدقيقة. على اعتبار أن المنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتم اتباعها لمقارنة الظواهر محلّ البحث والدراسة، قصد معرفة العناصر التي تشكل أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية (تجريبية) عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. وعلى إثر ذلك، تمت الاستعانة بهذا المنهج⁽¹⁰⁾ من خلال مقارنة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالنسوية، قصد كشف اللبس المفاهيمي وتجاوز الخلط المصطلحي. كما سيمكننا من المقارنة بين المنظور النسوي والمنظور الواقعي للحقل الدولي، استجلاء لمرتكزات المفاضلة فيما بينهما.

وتأسيساً على ما سبق، سيتم معالجة إشكالية الدراسة عبر

(8) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، الجزائر، بدون دار النشر، طبعة 1997، ص.71.

(9) نصر عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، طبعة 1981، ص 80.

(10) مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني - منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة الدكتور سام عمار، مطبعة طربين - دمشق، الطبعة الأولى 1993، ص. 98-101.

Madeleine GRAWITZ - - PINTO Roger, Méthode des sciences sociales, DALLOZ, quatrième édition, 1971, p. 343→345.

ثلاثة محاور أساسية إذ سيعمد الأول للبحث في المركز التنظيري للنسوية في الحقل الدولي ومركزات قيامها، انطلاقاً من فرضية أن حقل العلاقات الدولية يعاني من عمى الجندر، وبالتالي فإن منظري العلاقات الدولية يحتاجون إلى استخدام عدسات الجندر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية.

في حين سيحاول المحور الثاني مقارنة المنظور الناعم للنظام الدولي على عكس منطلقات النظريات التقليدية للحقل الدولي. وذلك في أفق تقييم النظرية النسوية للحقل الدولي في المحور الثالث، وذلك من الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من خلال إيجاد فرضيات خاصة بها.

المحور الأول: المركز التنظيري للنسوية في الحقل الدولي ومركزات قيامها

يُعد الجندر من المفاهيم المحورية في الفكر النسوي، إذ أنه ليس دالاً على الجنس بالمعنى البيولوجي، وإنما هو معبر عن هوية الإنسان، على اعتبار أن هذه الهوية نتاج تاريخه ووجوده، ومن ثم قامت النسوية باستحضار الجندر كمفهوم بديل لمفهوم الجنس باعتباره مفهوماً مستخدماً بالفعل في العلوم الاجتماعية منذ الستينيات⁽¹¹⁾، ويشير مفهوم الجندر إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساء، ولكل منهم أدوار ووظائف محددة، فلا ينظر للمرأة والرجل على أساس التكوين البيولوجي وإنما من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها

ويشير مفهوم الجندر إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساء، ولكل منهم أدوار ووظائف محددة، فلا ينظر للمرأة والرجل على أساس التكوين البيولوجي وإنما من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها

(11) بسام الجمل وآخرون، النسوية الإسلامية، سلسلة ملفات بحثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص 3.

(12) ليلي فيضي، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، رام الله، ط1، 2006، ص 6.

أساس التكوين البيولوجي وإنما من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها⁽¹²⁾.

ومن ثم تقوم فلسفة الجندر على اعتبار أن المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة، هي التي فرضت فكرة التقسيمات والأدوار المنوطة

بالرجل والمرأة، والفروق بينهم وحتى التصورات لنظرة كل جنس لنفسه وللجنس الآخر، كلها أفكار مصطنعة من عمل المجتمع ومن ثم فيمكن تغييرها وإلغاؤها تماماً⁽¹³⁾.

ولرفع أي لبس يمكن أن يتصل بمفهوم النسوية، فإنه يدل في الاصطلاح على «كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة أو استجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية الذي جعل الرجل هو المركز وهو الإنسان، والمرأة جنساً ثانياً أو آخر في منزلة أدنى، تفرض عليها حدوداً وقيوداً تمنع عنها إمكانات النماء والعطاء فقط لأنها امرأة، وتبخس خبراتها وسماتها فقط لأنها أنثوية»⁽¹⁴⁾.

ويعرفه معجم Hachette بأنها «منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء وداعية لتوسيع حقوقهن»⁽¹⁵⁾، في حين تعرفه «سارة جامبل» Sara Gambel «أنها حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة، قبل تغيير الظروف المحيطة بها، وقبل تغيير ما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية»⁽¹⁶⁾.

في حين يمكن تعريف الجندر كأداة تحليلية للموجة النسوية في العلاقات الدولية، بأنه «الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية وللقيم المعنوية الذين يحملهم الفرد في مجتمع ما، والمرتبون بكونه ذكراً أو أنثى»، ومثال ذلك أن دور المرأة في المجتمع العربي اتسع من دور الزوجة والأم ليشمل دور المرأة العاملة، ومن هنا فطبيعة المرأة وتكوينها لم تتغير إلا أنه طرأ تغييراً في دورها ومكانتها كفرد في المجتمع؛ وهذا ما يعنيه مصطلح الجندر⁽¹⁷⁾. كما يمكن تعريفه على أنه عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين النساء والرجال، وتسمى هذه العلاقة «علاقة النوع الاجتماعي»، تحددتها وتحكمها

(13) مارتن غريفيش وتيرى اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص. 422.

(14) عصمت محمد حوسو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2009، ص. 47.

(15) مية الرجبى، النسوية مفاهيم وقضايا، دار الرجبى للنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص. 14.

(16) سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي، ترجمة أحمد الشامي وهدي الصدة، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص. 84.

(17) رويدا المعاينة وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة-مصر، ط1، 2010، ص. 33.

أن دور المرأة في المجتمع العربي اتسع من دور الزوجة والأم ليشمل دور المرأة العاملة، ومن هنا فطبيعة المرأة وتكوينها لم تتغير إلا أنه طرأ تغييراً في دورها ومكانتها كفرد في المجتمع؛ وهذا ما يعنيه مصطلح الجندر

عوامل مختلفة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، الإنتاجية المجتمعية والسياسية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل.

وهنا وجب الإشارة إلى أن المفهوم اللغوي للجندر Gender/ النوع الاجتماعي؛ لا يحمل معنى مباشراً للجنس sex، فهذا الأخير أعم وأشمل من النوع، حيث أن كلمة «نوع» تستخدم عادة للتفريق بين الإنسان وغيره من الكائنات الحية الأدنى، لذلك يقال الحيوان جنس والإنسان نوع سواء كان ذكراً أم أنثى⁽¹⁸⁾.

جدول التفرقة بين الجنس والجندر⁽¹⁹⁾

الجنس	الجندر
الفرق البيولوجي بين الرجل والمرأة	الفرق بين الأدوار التي يقوم بها الرجل والمرأة في المجتمع
يولد مع الإنسان	لا يولد مع الإنسان
لا يمكن تغييره	يمكن تغييره
وجد لأداء وظائف طبيعية	يتكون من علاقات اجتماعية نصنعها نحن
لا تتأثر بالظروف المحيطة (من ظروف اجتماعية واقتصادية...)	لأنها من صنع الإنسان: تتأثر بالظروف المحيطة (من ظروف اجتماعية واقتصادية...)
لا يرتبط أو يتقاطع مع المؤسسات المجتمعية المختلفة (وزارات، مستشفيات، مدارس...)	يرتبط ويتقاطع مع المؤسسات المجتمعية المختلفة (وزارات، مستشفيات، مدارس...)

وتأسيساً على هذا الطرح، أكد العديد من المنظرين أن «الجنس» معطى طبيعي بحيث يشير إلى الميزات البيولوجية المولودة مع الإنسان، والتي تكون غير قابلة للتغيير، لذا تبقى مولودة وغير مكتسبة، والمتمثلة في الأعضاء التناسلية والجينات، التي تساعد على تحديد جنس كل من المرأة والرجل، ووظائفهما وأدوارهما

(18) جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية وللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص. 417.

(19) عصام بن الشيخ، مقارنة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015، ص. 59.

الفطرية الثابتة وغير القابلة للتغير مهما تغير الزمان والمكان مثل دور الإخصاب عند الرجل ودور الحمل، الولادة والرضاعة عند المرأة. في حين أن «الجندر» معطى اجتماعي أو ثقافي فهو يحدد مجموع العلاقات القائمة بين الجنسين والفرق في الأدوار المحددة لكل منهما، وإلى الطرق التي تشكل عبرها هذه العلاقة في المجتمع⁽²⁰⁾.

(20) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الإنترولوجية، ترجمة: علياء شكري وآخرون، المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة-مصر، ط2، 2009، ص. 524.

وعليه لا يولد الجندر مع الإنسان وإنما يشكله المجتمع، هذه الأدوار والسلوكيات تتغير بتغير الزمان والمكان داخل المجتمع نفسه وكذا من مجتمع إلى آخر، وذلك بفعل مجموعة من العوامل التي تشترك في تحديد طبيعة هذه الأدوار الاجتماعية، وتتمثل بالأساس في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل، ذكراً كان أم أنثى، منذ ولادته وتستمر معه

لا يولد الجندر مع الإنسان وإنما يشكله المجتمع. هذه الأدوار والسلوكيات تتغير بتغير الزمان والمكان داخل المجتمع نفسه وكذا من مجتمع إلى آخر

طيلة فترة نشأته، والتي تحدد طريقة سلوكه فيما بعد، فضلاً عن المجال الجغرافي، المستوى التعليمي والتقاليد المجتمعية... وهي كلها عوامل تسهم مجتمعة في تحديد نوع العلاقة بين الرجل والمرأة، التي يمكن أن تكون علاقة تعاون، تواصل ودعم مشترك، كما يمكن أن تكون علاقة مبنية على القوة والتميز والتنافس على السلطة وامتلاك الموارد الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء، وعلى هذا الأساس، فالنوع الاجتماعي يعد أحد المحددات الرئيسية التي يمكنها المساهمة في خلق وإعادة إنتاج الفوارق بين الجنسين⁽²¹⁾.

(21) سميرة حوادسي، «البعد الجندري في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 18، جوان 2018، ص. 31.

وارتباطاً بحقل العلاقات الدولية، فحتى ثمانينيات القرن الماضي كان يدرس أسباب الحرب والصراع والتوسع العالمي للتجارة والتبادل دون إشارة معينة للبشر، وبالفعل أدى استخدام الفئات المجردة مثل الدولة والنظام، وانتشار الخطابات الأمنية الاستراتيجية كالدع النوعي، واستعمال الاقتربات البحثية الوضعية بفاعلية، إلى استبعاد البشر باعتبارهم فاعلين في السياقات الاجتماعية والتاريخية

من نظريات العلاقات الدولية، وهذا يثير الاستغراب! لأن هذا الحقل الدراسي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الأولى بغرض دمقرطة⁽²²⁾ عمليات صنع السياسة الخارجية وتمكين الناس باعتبارهم مواطنين فاعلين بدلاً من كونهم مجرد موضوعات لإدارة شؤون الدولة من قبل النخبة⁽²³⁾.

ذلك أن النقاشات الفكرية التي دارت بين جل النظريات التقليدية للحقل الدولي، ومع التغيرات والتحولات التي شهدتها الساحة الدولية بنهاية الحرب الباردة من بروز تهديدات أمنية جديدة وتطور الفواعل الدولية وتغير نمط التعاون والتهديد والحرب، كل ذلك أسهم في بلورة مجموعة أخرى من النظريات في حقل العلاقات الدولية وإدخال متغيرات تفسيرية جديدة على هذا الحقل؛ تعتمد على الفرد بشكل كبير كمستوى للتحليل، وعلى الخطابات المرتبطة بالقيم والهوية والفكر والدين والحضارة والجندر وغيرها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر النظريات التالية: النظرية البنائية، النظرية النسوية، النظرية النقدية، نظرية ما بعد الحداثة، المدرسة الإنجليزية... إلخ.

وهو ما حدا بالنظرية النقدية التركيز على مسألة الجنوسة⁽²⁴⁾ ودورها في العلاقات الدولية، من خلال دور المرأة في الحقل الدولي، وهي نظرية نقدية تضع المصطلحات التي يعتقد أنها محايدة موضع مساءلة مثل الدولة، والنظام والتي لا تخلو من تحيز جنوسي، ذلك أن تشكيلة النظام الدولي وتفاعلاته هي على غرار النظام الاجتماعي الداخلي نتيجة للسيطرة الذكورية، وسحب المفاهيم الذكورية على نفس المجال، بحيث أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها مفاهيم الأنوثة في العلوم الاجتماعية الأخرى، إلا أن دور الجندر في نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها بقي مجهولاً بالكامل⁽²⁵⁾.

ولتجاوز هذا الحيف التحليلي، برزت «النظرية» النسوية في عالم العلاقات الدولية في أواخر العقد الثامن من القرن العشرين وأوائل تسعينياته⁽²⁶⁾، لتشكل أحد أهم محاور الجدل بين المشتغلين بدراسة هذا الحقل المعرفي، إذ يؤكد البعض أن النسوية لا تعدو أن تكون

(22) الديمقراطية هي الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية، بما في ذلك تحرك التغييرات السياسية الجوهرية باتجاه ديمقراطي. قد يكون الانتقال من نظام سلطوي إلى ديمقراطية كاملة، أو من نظام سياسي سلطوي إلى نظام شبه ديمقراطي، أو من نظام سياسي شبه سلطوي إلى نظام سياسي ديمقراطي.

(23) سكوت بروتشيل - أندري لينكلتر وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة - القاهرة - مصر، ط1: 2014، ص. 365.

(24) راجع: - ميرفت حاتم، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، سلسلة ترجمات نسوية، العدد: 1، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة - مصر، ط1، 2010.

(25) - مارتين غريفش و تيري اوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص. 422.

(26) تيم دان - ميليا كوركي - ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة - قطر، ط1، 2016، ص. 471.

بصفة عامة مجرد رد فعل اعتراضى على الهيمنة الذكورية على العديد من المجالات الاجتماعية، ومن ثم فهي لا تعدو أن تكون مجرد حركة اعتراضية تستهدف تحقيق مجموعة من المطالب النسائية، ولا ترقى لكونها نموذجاً قادراً على تحليل الواقع الاجتماعي. وبالتالي فمحاولاتها اقتحام مجال العلاقات الدولية بما يشمله من أمور تختص بالأمن والقوة والدفاع والصراع والحرب والدبلوماسية، تكاد تكون محاولات غير مجدية ولا يمكن أن تشكل بأي حال نظرية ذات اعتبار في مجال العلاقات الدولية. ذلك أن حقل العلاقات الدولية يكاد يكون أكثر الفروع الدراسية ذكورية على حد تعبير «بيتمان» وهو ما حدا بـ «سينثيا اينلوي» إلى التساؤل عن: أين هن النساء؟⁽²⁷⁾.

(27) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث عشر، فبراير 2016، ص. 450.

ومن جهة أخرى يرى البعض الآخر أن النموذج النسوي نجح لحد بعيد في تسليط الضوء على قضايا مغيبة عن دراسة العلاقات الدولية، أهمها دور المرأة وموقعها وموقفها في القضايا الدولية، كما تعمل تلك النظرية في تطوير علم العلاقات الدولية بإضافتها الهامة لمسألة الجندر بوصفه مفهوماً اجتماعياً متصلاً بشكل وثيق بمفهوم القوة.

**قامت النظرية النسوية على
مصطلح «النوع» أو الجندر
باعتباره مجموعة من الخصائص
المبنية اجتماعياً والتي تصف ما
ينبغي للرجال والنساء أن يكونوا
عليه**

وعطفاً على ما سبق، فقد قامت النظرية النسوية على مصطلح «النوع» أو الجندر باعتباره مجموعة من الخصائص المبنية اجتماعياً والتي تصف ما ينبغي للرجال والنساء أن يكونوا عليه⁽²⁸⁾، وهو ما يجعل من الجنوسة أداة تحليلية لفهم العلاقات الدولية. أو بمعنى آخر: استخدام النوع باعتباره متغير لتفسير بعض الأبعاد في سلوك الدول والصراع الدولي. وبالتالي، فإن الاقتراب النسوي يركز على هوامش السياسة العالمية، ذلك أن «حياة النساء على هوامش السياسة العالمية تتيح لنا فهماً أكثر نقدية وشمولاً للعلاقات الدولية، فهن أقل تحيزاً للمؤسسات ونخبة السلطة القائمة». مما يجعلها حركة تسعى إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة، قبل تغيير الظروف المحيطة بها، وقبل تغيير ما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على

(28) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، م.س، ص 472.

(29) سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي، م.س. ص. 84.

(30) مية الرحبي، النسوية مفاهيم وقضايا، م.س. ص. 14.

(31) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، م.س. ص. 451-452.

المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية»⁽²⁹⁾، أما «لويز تزيان» فتعرف النسوية أنها «انتزاع وعي فردي في البداية، ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظة تاريخية معينة»⁽³⁰⁾.

ولمعرفة كيف تشكل المقاربات النسوية طيفاً واسعاً من المواقف السياسية والتحليلية في الحقل الدولي، يقول «بيترسون» Peter-son أنه يتوجب علينا معرفة ثلاثة مشاريع معرفية نسوية متداخلة في العلاقات الدولية ظهرت بشكل متعاقب⁽³¹⁾:

بحيث يمثل المشروع النسوي الأول في محاولة عرض درجات تأثير الانحياز الذكوري، بحيث إن حقل العلاقات الدولية من حيث الممارسة العملية والمهنية هيمن عليها المنطق الذكوري في العالم الغربي الأنجلو-أوروبي، ومن البديهي حسب المفكرين النسويين أن هذا الغياب لا يرجع لكون النساء قاصرات وعاجزات عن تقديم الإضافة وإثبات قدراتهن في هذا المجال، وإنما يرجع للاحتكار الذكوري والإقصاء الممارس ضد النساء.

هذا فيما يتمثل المشروع الثاني في محاولة تصحيح الإقصاء المنظم للنساء وإهمال معاني الأنوثة من طرف المركزية الذكورية، وذلك بإضافة النساء إلى الأطر المعرفية الموجودة، فالتركيز على حياة النساء ونشاطات المجال الخاص بهن يتضمن مصادر ومواضيع جديدة.

أما خطوات المشروع الثالث فتمثلت في إعادة هيكلة وبناء النظرية، وهنا يصبح التمييز بين الجنس (Sex) والجندر (Gender) حاسماً، فعلى عكس الرؤية الإمبريقية/الوضعية للجنس كمعطى بيولوجي طبيعي ثنائي (ذكر/أنثى)، فإن الجندر هو بناء اجتماعي طارئ من الناحية التاريخية، والذي تنقسم على أساسه الهويات، والسلوكات، والتوقعات كذكورية وأنثوية.

وبالتالي، فقد استعمل النسويون التحليل الجندري لكشف التحيز الذكوري في المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، وأن هذا التحيز لا يقف فقط عند البعد النظري ولكن كانت له نتائج على صعيد ممارسة العلاقات الدولية. ومن ثم فإن إعادة بناء نظرية العلاقات الدولية من مفهوم الجندر كوسيلة بنوية وتحليلية تقتضي الارتكاز على النقاط التالية⁽³²⁾:

1- أن الادعاء حول الذكورة هو بالضرورة ادعاء حول الأنوثة، مما يجعل دراسة النشاطات الذكورية تتطلب دراسة النشاطات الأنثوية، لأنهم بناءً مترابطين، وبالتالي فالدراسات النسائية لا تختص فقط بالنساء وإنما تغير نظرتنا ومعرفتنا عن الرجال، ومن ثم فالمقاربات النسوية مركزية وليست هامشية في العلاقات الدولية.

2- مفهوم الجندر يتميز بالهيراركية والترابط، ومن ثم فتعزيز وتقوية الصفات الذكورية، حتماً سيكون على حساب صفات الأنثوية.

3- طرق التفكير والنظريات الخاصة في العلاقات الدولية، يمكن وصفها بالانحياز الذكوري (عقلاني، واقعي، كمي، صارم... الخ)، وبالتالي لو كانت هذه النظريات تسعى لكي تكون ذات فعالية ومصدقية في التفسير فيجب عليها أن تتخلص من تجذر الطرق الذكورية في التفسير والمعرفة⁽³³⁾.

ومن خلال ما سبق يعد النسويون أن حقل العلاقات الدولية يعاني من عمى الجندر، وبالتالي فإن منظري العلاقات الدولية يحتاجون إلى استخدام عدسات الجندر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية⁽³⁴⁾. ومنه يركز هذا التيار على الفروقات التي تفصل بين الرجل والمرأة في النظر إلى قضايا الأمن الدولي والتفاعلات الدولية، ويرى أن حدوث زيادة ملحوظة في المشاركة النسوية يمكن أن تغير من طبيعة النظام الدولي بجعله أكثر أمناً واستقراراً.

(32) Jacqui True, "Feminism in scott Burchill: Theories of International Relations", palgrave Macmillan, 2005. pp225226.

(33) V.Spike Peterson, "feminist theories Within, Invisible To, and Beyond IR", Brown Journal of World Affairs, Volume X, Issue 2, 2004, p.40.

(34) مارتن غريفيش وتيرى اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، م.س، ص. 423.

وهو ما يرفع أعمدة بناء منظور نسوي للعلاقات الدولية يقوم على منطلقات الجندر للتحليل والتفسير والاستشراف، وفي هذا الاتجاه يلخص «جل استينس ولويدبفورد» Jill Steans and Lloyd Pitti - ford، أهم النقاط عن النظرية النسوية بما يأتي⁽³⁵⁾:

- النظرية النسوية رؤية واسعة ومدرسة متعددة الاتجاهات بينها نقاط عدة من الاختلاف وعدة من نقاط الالتقاء.
- النظرية أو التصور النسوي لا يركز فقط على حياة المرأة؛ وإنما أيضاً على الرؤية الاجتماعية والثقافية التي أوجدت ما يسمى الجندر (دور المرأة في المجتمع).
- بعض التيارات النسوية تسلط الضوء على التفرقة والتمييز ضد المرأة، ولكنها لا تعدّها ضحية. كذلك تبحث التيارات النسوية عن الطرائق التي من خلالها يقوى دور المرأة ويحسن أداؤها.
- التيارات النسوية المعاصرة لا تركز على المرأة أو الرجل بوصفه وحدة، أو تصنف أو تميز بين نوعين مختلفين، بل تنظر إلى مفهوم الجندر الذي يعكسه موقع الرجل والمرأة ودورهما في المجتمع، وما ينتج عنه من أنواع التسلط والقصر ضد المرأة.
- دخلت النظرية النسوية دراسة العلاقات الدولية كجزء من الجدل الثالث بين الوضعية وما بعد الوضعية في منتصف الثمانينيات في القرن العشرين.
- يشير أتباع النظرية النسوية بتياراتها المتعددة إلى مسألة مهمة في دراسة العلاقات الدولية، ولاسيما ما يدعيه أتباع التيارات الأخرى من أنه مهم أو غير مهم أساسي أو غير أساسي؛ بناء على افتراضات مسبقة تعكس علاقات القوة.
- يركز أتباع النظريات النسوية على أن ما هو محلي له علاقة بالخارجي والدولي، أي أن القضايا المحلية في بلد معين من استغلال وتمييز ضد شريحة في المجتمع لا ينفصل عن القضايا الخارجية.

(35) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الثاني، 2015، ص. 177-178.

وإن كانت تلکم هي أهم مرتکزات المنظور النسوي للعلاقات الدولية، فإن التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن هو أي إضافة مرجوة في الحقل الدولي انطلاقاً من مرتکزات الجندر العالمي؟

المحور الثاني: تمظهرات الأمن الناعم للمنظور النسوي في الحقل الدولي

في إطار دراسة العلاقات الدولية ولاسيما النظرية منها تنطلق أغلب النظريات من افتراضات إبستمولوجية وأنطولوجية؛ أي أسس لا تحتاج إلى برهان، فالافتراض هو كالمسلمة بعكس الفرضية التي تحتاج إلى برهان واختبار. بحيث أن الافتراضات الإبستمولوجية⁽³⁶⁾ تعكس موقف النظرية من السؤال الأساسي من أين تأتي المعرفة. هل تأتي من الملاحظة والتجريب أم من سلطة عليا تحدد ماهية هذه المعرفة؟ أما الجانب الأنطولوجي فهو يعنى بموقف هذه النظريات ونظرتها إلى ماهية الظاهرة قيد الدراسة. في هذا الإطار تنطلق النظرية النسوية من الافتراضات التالية⁽³⁷⁾:

- تعد الجنوسة نقطة أساسية في تحليل النظرية النسوية للعلاقات الدولية؛ بمعنى أن مفهوم الجندر أو الجنوسة بمعناه الاجتماعي يشكل المحور الأساسي لأتباع النظرية النسوية كونه يفسر العلاقات الاجتماعية التي أسست هذا المفهوم، وجعلته حقيقة متداولة في المجتمعات.

- تعكس الجنوسة نوعاً من علاقات القوة في المجتمع. نظراً إلى أن أتباع النظرية النسوية يعدون مفهوم الجنوسة بناء اجتماعياً فهو نتيجة علاقات هيمنة من قبل الرجل في المجتمع. وفي هذا الإطار يقترب أتباع النظرية النسوية من أفكار نظرية ما بعد الحداثة التي تؤكد أن المعرفة هي وليدة القوة.

- يشير أتباع النظرية النسوية إلى التمييز بين الخاص والعام، وتقسيم العمل الذي جعل المرأة تابعا للرجل. ومن هنا نرى أن هناك لقاء بين الاتجاهات الماركسية في العلاقات الدولية

(36) يشتق مصطلح «إبستمولوجيا» (Épistémologie) من الكلمة اليونانية Epistemy وتعني المعرفة. ويشرح الاستخدام الفرنسي للكلمة épistémologie معنيين مختلفين؛ الأول يعني «الدراسة النقدية للعلوم»، في حين استعري الثاني من الاستخدام الأنجلو-أمريكي المتعلق أساساً بالطريقة التي نواجه بها المسائل التي تمس طبيعة المعرفة وامتلاكها وطرق تقييمها. وهذا التصور الأخير هو الذي هيمن على مجمل حقل النظرية في العلاقات الدولية.

(37) حكيم التوزاني، تطور مرتکزات علم العلاقات الدولية: بين تحديد الإطارات المفاهيمية وتعداد الفواعل الدولية وضبط التفاعلات الدولية، م.س، ص. 140.

والنظرية النسوية. فالنظام الرأسمالي أسهم بوضع نوع من تقسيم العمل يكون الرجل فيه المهيمن، أما المرأة فتبقى مغيبة.

- يجب إعادة النظر في مفهوم الجنوسة ووظيفته في العلاقات الدولية، ذلك أن الهدف الأساسي لأتباع النظرية النسوية هو تحرير المرأة والإنسان بشكل عام، وهذا لا يمكن أن يتم دون إعادة النظر بمفهوم الجنوسة، ومحاولة تغيير النظرة الاجتماعية إليه⁽³⁸⁾.

(38) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، م.س، ص. 265-266.

هكذا؛ تمثل المفاهيم الأنثوية حقلاً من الأبحاث في دراسات العلاقات الدولية يتسم في نهاية القرن العشرين بالغنى والتعقيد والتناقض في أغلب الأحيان. وهي بالمعنى الواسع مصطلح مظلة، يضم مدى واسعاً من النظرية النقدية هدفها دراسة دور الجندر في العلاقات الدولية. بيد أنه يوجد مفاهيم أنثوية ليبرالية وأخرى جذرية وثالثة ماركسية وما بعد ماركسية أو أنثوية اشتراكية وما بعد حداثة، والقائمة لم تنته بعد، ونظراً إلى التزام جميع الأنثويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على المساواة بين النساء والرجال، فإن أعمالهم تخضع أحياناً إلى مساواتها مع المثالية⁽³⁹⁾.

(39) مارتن غريفيتس وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، م.س، ص. 423.

الهدف الجوهرى للنظرية النسوية كان هو إدخال النساء المعترك السياسى برفع الظلم والاستغلال عنهن من خلال ما يسمى بالسلطة الأولية

ولعل الهدف الجوهرى للنظرية النسوية كان هو إدخال النساء المعترك السياسى برفع الظلم والاستغلال عنهن من خلال ما يسمى بالسلطة الأولية سواء كانت سلطة الأب أو الزوج التي سارت معها والتصقت بها عبر تطور الفكر الإنسانى في

مختلف نواحيه، فسعت النساء بذلك لإيجاد مكانة لهن في مختلف الفروع وخاصة منها العلاقات الدولية سواء كمنظرات أو حتى كصانعات قرار وإعطاء بديل للسياسة الدولية التي انحازت لصالح الرجال. فكان إسهامها على المستوى المعرفى من خلال إدخال فاعل جديد في العلاقات الدولية تمثل في المرأة والذي همشته النظريات المختلفة في العلاقات الدولية، كما أتت بدائل من خلال إعادة صياغة فرضيات جديدة للعلاقات الدولية خاصة من خلال

نقدها للنظرية الواقعية الكلاسيكية واعتبارها نظرية متحيزة وغير واضحة باعتمادها على عنصر القوة كمرتكز أساسي في التحليل والاستشراف، على عكس النظرية النسوية التي تعتمد على نظرة سلمية للعلاقات الدولية وإحلال الصيغة التعاونية بدل الصراعية فيها والتركيز على مجال حقوق المرأة وبالتالي، حقوق الإنسان ككل.

وفي إطار رصدتها للمنظور الناعم للنظام الدولي وعلى عكس منطلقات الواقعية، ترى النسوية بأن توزيع القوة بين الدول ليس مهماً بحد ذاته بقدر المعنى الاجتماعي المعطى لهذا التوزيع. فغياب السلطة المركزية من النظام الدولي لا يعني الصراع الحتمي إلا بسبب المعنى الاجتماعي الذي أعطاه الفاعلون وأصحاب القرار الذين يعكسون هيمنة رؤية واحدة تتجسد برؤية الرجل وحبه للهيمنة والقوة وسعيه للسيطرة التي تولد حتمية الصراع. لذلك

**ترى النسوية بأن توزيع القوة
بين الدول ليس مهماً بحد
ذاته بقدر المعنى الاجتماعي
المعطى لهذا التوزيع**

يرى أتباع النظرية النسوية أن تغييب العوامل الاجتماعية والثقافية عن أدبيات النظريات الوضعية جعلها تصل إلى ما وصلت إليه من رؤية عن النظام الدولي. كذلك يشير أتباع التيارات النسوية إلى علاقة القوة بالمعرفة. فبالنسبة إليهم المنظومات المعرفية السائدة في النظام الدولي وغيره من المفاهيم هي نتاج قوة مهيمنة في مرحلة زمنية معينة وتخدم جهة معينة. وهذه الرؤية (التقليدية) ليست موضوعية كما يدعي الواقعيون الجدد⁽⁴⁰⁾.

(40) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، م.س، ص. 272.

وإذا كان لمفهوم المصلحة الوطنية معان مرتبطة بالأمن القومي للدولة في التوجه الواقعي، وتعيدها لما هو اقتصادي وتكنولوجي وبيئي في المنظور الليبرالي للعلاقات الدولية. فإن أتباع النظرية النسوية يأخذون موقفاً مختلفاً من مفهوم المصلحة الوطنية، إذ يرى هؤلاء أن هذا المفهوم نتاج قوى اجتماعية سيطرت عليها رؤية الرجل في مجتمع ذكوري يحدد الرجل فيه أغلب القضايا والسياسات والاستراتيجيات وصنع القرارات. فتركيز الرجل على القوة والعضلات جعله يرى أن المصلحة الوطنية معرفة بالأمن القومي،

ولذلك لابد لكل دولة من أن تزيد قوتها للحفاظ على وجودها وبقيائها؛ بمعنى آخر يرى أتباع النظرية النسوية أن مفهوم المصلحة الوطنية بني اجتماعياً من خلال التفاعلات بين قوى عدة وجاء لخدم أهداف الأقوى في المجتمع⁽⁴¹⁾.

(41) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، ن.م، ص. 273.

أما فيما يخص الحرب، فسببها هيمنة الذكور على صنع القرار في العلاقات الدولية. ولأن الرجل يسعى دوماً لفرض إرادته بالقوة فأى خسارة هي إهانة لرجولته. فالرجال يصنعون الحروب، والحرب تصنع الرجال. فهي الساحة التي يثبت الرجل رجولته فيها، ويشعر بشوة النصر بقوته التي سحقت الآخرين. بهذه الرؤية فسر أتباع النظرية النسوية الحرب الأمريكية على العراق. فهذه الحرب بالنسبة إلى أتباع النظرية النسوية هي محاولة الرجل الأمريكي الذي خُذشت رجولته في الفيتنام، ومناطق أخرى من العالم، ويحاول من خلال الحرب استعادة كرامته ورجولته. ذلك أن تناول العلاقة بين النوع والحرب في الحقل الدولي المضطرب، إذا ما كانت السيدات أكثر بروزاً في أدوار القيادة الدولية حينئذ سوف يكون العالم أكثر أمناً وسلاماً. هذا الافتراض تدعمه ببساطة مناهج إضافية، والتي ترى أن الرجال يصنعون الحروب، والنساء تصنعن السلام⁽⁴²⁾.

(42) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 2014، ص. 79.

وتنطلق في سبيلها إلى ذلك من عدة منطلقات⁽⁴³⁾:

- النوع هو فئة تحليلية مركزية في دراسات السياسة الخارجية والأمن القومي والاقتصاد العالمي.
- العلاقات النوعية جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية «فزوجات الدبلوماسيين يجعلن عمليات القوة بين الدول أكثر نعومة».
- أن قضايا دولية عديدة، منها قضايا حقوق الإنسان تعتمد على النسوية، فمأزق الأطفال يعتمد إلى حد كبير على الوضع النسبي لأمهماتهم.
- إن القيادات النسائية ستعارض بشكل كبير استخدام القوة لحل النزاعات، على عكس الرجال الذين يغلب عليهم طابع

(43) حكيم التوزاني، تطور مرتكزات علم العلاقات الدولية: بين تحديد الإطارات المفاهيمية وتعداد الفواعل الدولية وضبط التفاعلات الدولية، م.س، ص. 141.

التسلح والعنف.

- المفاهيم الرئيسية في علم العلاقات الدولية ليست طبيعية أو محايدة إزاء النوع؛
- رفض الفصل النظري بين السياسية الداخلية والدولية.

وتأسيساً على ما سبق، تظهر المقاربات النسوية المختلفة علاقة قوية بين البنية الفيزيولوجية والسيكولوجية وسلوك الفرد، فهي تظهر الميول الفطري للرجال نحو العنف، وتدفعها دوماً نحو تبني خيارات تنازعية في علاقتها مع بعضها البعض بخصوص الأدوار التي أوكلت لهم تقليدياً بموجب العقد الأبوي كوظائف الدفاع والحماية. في هذا الإطار تشدد النسويات على إظهار الميول الذكورية إلى السلطة وسعيهم لاكتساب القوة والتوسع على حساب الآخرين كأهم أسباب التوتر

تظهر المقاربات النسوية المختلفة علاقة قوية بين البنية الفيزيولوجية والسيكولوجية وسلوك الفرد، فهي تظهر الميول الفطري للرجال نحو العنف

والحروب، وفي ظل احتكار الرجال للسلطة القرارية، وفي غياب دور نسوي «ضابط»، تؤدي هذه الميول إلى الرفع من احتمالات اللجوء إلى تصعيد الخلافات باتجاه العنف في عالم عدواني مشكل من الدول، وتحت رقابة الرجال. ولإبراز إمكانية تحويل النزاع بالتأكيد على الأدوار غير العنيفة لـ«الفضائل الأنثوية» لخلق عالم مسالم، صاغت Sara Ruddick مبدأ التفكير الأمومي والاحتباس، التي تميز المرأة، وتمثل الضامن الأول لمجتمع أكثر سلمياً، لذلك تفترض المقاربات النسوية أن زيادة مستويات نفاذ المرأة إلى مراكز السلطة يقلل من احتمالات اللجوء إلى العنف، طالما أن النساء سيمتنعن عن إرسال أبنائهن إلى الحروب، وفي إطار مشابه، تظهر دراسات نسوية أخرى أن بنية النساء ووظيفتهن الاجتماعية كأمهات ومربيات تضعهن في مواجهة الحرب ليس اعتباراً لتأثيرها على تكافؤ النساء، بل لأنها أقسى هجوم على «الأنثوية» والأفكار السلمية المثالية التي تحملها النساء⁽⁴⁴⁾.

(44) فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008، ص. 109.

وتقييماً للحصيلة الفعلية، على صعيد العلاقات الدولية، وبالرغم من أن النظرية النسوية حديثة النشأة فإن لها مساهمات معتبرة في الحقل الدولي في الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من خلال إيجاد فرضيات خاصة بها. فضلاً عن تقديمها الدعم الفكري للحركات النسوية التي نجحت في فرض تصوراتها على جانب كبير من الواقع خاصة في المجتمعات الغربية، وتشق لنفسها المجال في مجتمعات الجنوب.

وبالرغم من أن النظرية النسوية حديثة النشأة فإن لها مساهمات معتبرة في الحقل الدولي في الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من خلال إيجاد فرضيات خاصة بها.

هذا وقد تميز المنظور النسوي في العلاقات الدولية في مجال إدارة النزاعات الدولية، بيقينها أن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية، وأقل عنفاً إذا ما تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع السلطة والقوة، سيما قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة⁽⁴⁵⁾.

ذلك أن دعاة السلام النسويين، ينطلقون من الحجة بأن الرجال صانعي حرب والنساء كضحايا لها حيث أن عدم السماح لهن بالمشاركة في الجيش يمنع ضمناً من الارتكاز على مؤسسة أولية تساعد في تدوين المواطنة وتشكيلها، مما يجعل من عدوان الذكور هو السبب الرئيسي في الحرب. مما يعطي للنسوية إمكانية التغيير العنفي نظراً للطبيعة المسالمة للمرأة من أجل خلق عالم يسوده السلام، وفي هذا الصدد صاغت «سارة روديك» -1989- فكرة تفكير الأمهات بحجة الرعاية والتفكير القائم على علاقة أكثر سلماً، وترى «كارول جيليجان» -1982-، و«نانسي تشودورو» -1978- بأن القائمين على الرعاية لم تعط لهم قيمة في مجتمعاتنا، وإذا كان للرجل دور نشط في أخذ الرعاية ستتخذ قرارات أقل عدوانية⁽⁴⁶⁾.

وفي هذا المنحى المتصاعد لإبراز دور المرأة في صناعة السلام، يمكن تلمس الأبعاد الأمنية غير التقليدية في النظرية النسوية من خلال الدعوة إلى إشراك النساء في عملية تشخيص التحديات

(45) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010، ص 156-157.

(46) يسرى خضراوي، المقاربة النسوية للنزاع والسلام في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-القالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص. 98.

التي تواجه العالم، لاسيما التحديات الأمنية غير التقليدية والدعوة إلى إشراكهم في عملية صناعة القرار وتنفيذه، وعدم الاقتصار في ذلك على الرجال الذين استبعدوه من عملية صناعة القرار الدولي لمدة طويلة من الزمن. إذ أن «تحقيق الأمن والسلام لا يمكن فصله عن التغلب على العلاقات الاجتماعية غير العادلة، بما في ذلك العلاقات غير المتكافئة بين النوع الاجتماعي في مجالات عملية صنع القرار وتنفيذه»، كما أن الاستمرار في تبني الرؤى لاسيما الواقعية ذات الطابع الذكوري واستبعاد الرؤى والأفكار السياسية والأمنية النسوية أدى وسيؤدي وفق وجهة نظر مريدي النسوية إلى تقويض الأمن الدولي، وعليه لابد من تغيير المدركات بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية في القرن الواحد والعشرين⁽⁴⁷⁾.

(47) طارق محمد ذنون الطائي، «المقاربات الأمنية في النظرية النسوية - الاستراتيجية الأمريكية عن المرأة والسلام والأمن» نموذجاً، مجلة دراسات إقليمية، السنة 14، العدد 44، ميسان 2020، ص. 183.

وفي هذا الصدد، حققت النظرية النسوية ضمانات مهمة على مستوى الترسنة القانونية الدولية المؤيدة لهذا المنظور، بحيث تعززت بشكل لا يمكن إنكاره مع بداية الألفية الثالثة خاصة فيما يتعلق بالنزاعات التي تنطوي على عنف تلقى بتأثيرها غير المتكافئ على السيدات والفتيات، وتضاعف من حدة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين القائمة مسبقاً. إذ أصبحت السيدات عوامل فاعلة في إحلال السلام في النزاعات المسلحة، مما حتم ضرورة إدراج إسهام المرأة ومشاركتها الكاملة

**أصبحت السيدات عوامل فاعلة
في إحلال السلام في النزاعات
المسلحة، مما حتم ضرورة
إدراج إسهام المرأة ومشاركتها
الكاملة وذات مغزى على قدم
المساواة مع الرجل**

وذات مغزى على قدم المساواة مع الرجل في الجهود المبذولة لصنع السلام ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام ضمن الأولويات الرئيسية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة (الإدارة). ولقد أدرجت هذه المسألة للمرة الأولى في جدول أعمال مجلس الأمن عام 2000، بحيث فوض إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتطبيق قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع أعمال حفظ السلام، انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم

(1325)⁽⁴⁸⁾ الذي كان أول قرار يقر بالأثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على السيدات والفتيات، كما أقر بالإسهامات التي تقدمها السيدات والفتيات لمنع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، كما أشار إلى أهمية مشاركتهن الفعالة والمتكافئة، كعوامل فاعلة في السلام والأمن، ونتيجة لأهميتهن تم حث الأمين العام للأمم المتحدة وفق منطوق هذا القرار إلى تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه، مع طلب الدول الأعضاء، في هذا الصدد، تقديم مرشحات إلى الأمين العام لإدراجهن في قائمة مركزية يتم تحديثها بصفة منتظمة. وقد توزع مضمون القرار 1325 على أربعة محاور رئيسية هي: المشاركة، والوقاية، والإغاثة والإنعاش⁽⁴⁹⁾:

- المشاركة: زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك العمليات السياسية، ومفاوضات السلام، وبناء السلام.

- الحماية: حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس.

- الوقاية: اتخاذ تدابير محددة لمنع العنف ضد النساء، ويربط العدل بين الجنسين بالسلام والاستقرار والجهود المبذولة لبناء مجتمعات أكثر عدلاً.

- الإغاثة والإنعاش: ضمان وصول المرأة دون عوائق إلى الإغاثة الإنسانية والمساعدة بعد انتهاء النزاع، وضمان مشاركتها في العمليات القانونية والسياسية الاقتصادية الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع.

وتعزيزاً لهذا التوجه الأممي تم تبني ثمانية قرارات متتالية بعد ذلك حول المرأة والسلام والأمن⁽⁵⁰⁾ 1820⁽⁵⁰⁾، 1888⁽⁵¹⁾، 1889⁽⁵²⁾، 1960⁽⁵³⁾، 2106⁽⁵⁴⁾، 2122⁽⁵⁵⁾، 2242⁽⁵⁶⁾، 2467⁽⁵⁷⁾، تشدد على أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها وتواجه آثار العنف الجنسي؛ وتشجع على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام

(48) قرار مجلس الأمن رقم: 1325 (2000) S/RES/1325، الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4213 المعقودة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000.

(49) يسرى خضراوي، المقاربة النسوية للنزاع والسلام في العلاقات الدولية، م.س، ص. 101.

(50) قرار مجلس الأمن رقم: 1820 (2008)، (2008) S/RES/1820، الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5916 المعقودة في 19 حزيران/يونيه 2008.

(51) قرار مجلس الأمن رقم: 1888 (2009)، (2009) S/RES/1888 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6195 المعقودة في 30 أيلول/سبتمبر 2009.

(52) قرار مجلس الأمن رقم: 1889 (2009)، (2009) S/RES/1889 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6196 المعقودة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

(53) قرار مجلس الأمن رقم: 1960 (2010)، (2010) S/RES/1960 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6453 المعقودة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(54) قرار مجلس الأمن رقم: 2106 (2013)، (2013) S/RES/2106 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6984 المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2013.

(55) قرار مجلس الأمن رقم: 2122 (2013)، (2013) S/RES/2122 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7044 المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

(56) قرار مجلس الأمن رقم: 2242 (2015)، (2015) S/RES/2242 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7533 المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

(57) قرار مجلس الأمن رقم: 2467 (2019)، (2019) S/RES/2467 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 8514 المنعقدة في 23 أبريل / نيسان 2019.

والأمن، وتدريب وتبني القدرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسلام والأمن لدى قوات حفظ السلام، وتؤكد على الاندماج مع المجتمع المدني بصورة أكثر شمولية وزيادة الفهم لديناميكيات النزاع على الجنسين. إن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن هو التزامٌ سياسيٌ ضمن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام التي تؤكد من جديد على أن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة في عمليات السلام وفي الحلول السياسية أمرٌ ضروري لنجاح حفظ السلام.

وتعزيزاً لهذه الترسنة القانونية لم تعد المقاربات الفكرية للنوع الاجتماعي ذات إطار نظري فقط، وإنما انتقلت بها الدول التي تؤمن بها والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى مرحلة أخرى هي وضع الآليات، سيما تشييد مجموعة من البرامج التي تحاكي التغيير في المفاهيم والمسلّمات الأساسية، والمتصلة بدور النوع الاجتماعي في كل جانب من جوانب الأمن غير التقليدي⁽⁵⁸⁾.

وعليه أوجدت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الهيئات للدفاع عن حقوق المرأة وتجسيد السبل الكفيلة بممارستها للأدوار المنوطة بها، سيما في مجال إقرار السلم والأمن الدوليين بما يتماشى والقواعد القانونية التي أقرتها من خلال الاتفاقيات والقرارات الصادرة في هذا الشأن، والتي شكلت إطاراً قانونياً وعملياً لجميع الأعمال التي تسعى لإنجازها سواء في وقت السلم أو خلال النزاعات المسلحة، والتي كانت نتاج لمجموعة من التطورات الدولية والرهانات التي استوجبت خلق أجهزة دائمة ذات أجندات نوعية للتعامل مع الواقع الذي تطرحه

أوجدت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الهيئات للدفاع عن حقوق المرأة وتجسيد السبل الكفيلة بممارستها للأدوار المنوطة بها، سيما في مجال إقرار السلم والأمن الدوليين

الساحة الدولية. من قبيل لجنة وضع المرأة باعتبارها اللجنة الحكومية الدولية المتخصصة حصراً لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال تمكينها، إذ تعتبر مسؤولة عن تشكيل المعايير العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فضلاً عن

(58) طارق محمد ذنون الطائي، «المقاربات الأمنية في النظرية النسوية - الاستراتيجية الأمريكية عن المرأة والسلام والأمن أنموذجاً، م.س، ص. 197.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تأسست سنة 2010 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تروم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والرقى بوضع المرأة في صياغة السياسات والمعايير العالمية. دون غض النظر عن مجموعة من المنظمات القارية والإقليمية ذات الهدف المشترك⁽⁵⁹⁾.

واستثماراً لمختلف المقتضيات التأسيسية الأنفة الذكر يمكن العزم يكون عمل النساء في السياسات التشريعية والخطط التي تقلص التمييز الجندري يُعد بحد ذاته سياسة وقائية من النزاع، لما يشكل التمييز ضد المرأة مؤشراً واضحاً من مؤشرات الحرب. إذ أكدت عدة دراسات للعلاقة الواضحة بين العنف ضد المرأة والنزاع، منها دراسة قامت بها «Saferworld» في جنوب السودان التي أكدت أن مفهوم «العنف» يرتبط ارتباطاً مباشرة بمفهوم «الرجولة»، فالشاب الذي شارك في العمليات العسكرية وحارب هو رجل جاهز للزواج. كما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية CDE أهمية العمل على العوامل الثقافية والعادات الاجتماعية المتعلقة بالتمييز الجندري من أجل الوقاية من النزاع⁽⁶⁰⁾.

هذا وتعتبر أكثر ثمانى دول إفريقية تعاني من تمييز ضد المرأة هي الدول التي عانت من حروب خلفت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، وتهجيراً وانقساماً كبيراً للشعوب. وفي السياق نفسه، أكدت دراسة، لـ (175) دولة، عنوانها «الجنس والسلام في العالم» أن العنف والتمييز الذي يمارس ضد النساء يترافق بعنف على الصعيد الخارجي وحروب. إذ استعملت الدراسة مؤشر العنف ضد المرأة داخل الدولة، والقوانين التمييزية الداخلية، وتوقعها على الاتفاقيات الدولية التي تحمي المرأة ومدى التزامها بها، من قبيل: الموت المبكر للفتيات، الاغتصاب، والمشاركة السياسية للنساء، واكتشفت أن العنف الذي يحصل على صعيد داخلي يرتبط بالنزاع على الصعيد الخارجي. في حين أن عمل المرأة السياسي والتشريعي في قضايا مثل الصحة، والتعليم، البيئة والفقر، والطفل، والوضع المعيشي

(59) هاجر خلافة، «مقاربة الجندر لبناء السلام: المضامين والدلالات»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص. 10.

(60) حليلة قعقور، «مشاركة النساء في السياسة والسلام»، ضمن مؤلف: مشاركة النساء في السلام: الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، مساهمات باحثات وباحثين في مؤتمر من تنظيم مؤسسة فريديريش إيبيرت ومساواة/مركز دراسات المرأة، عقد في بيروت 16-18 نونبر 2017، طبعة 2018، ص. 174.

للسكان، والنساء، يؤدي إلى تعزيز وتفعيل خطط التنمية، وبالتالي إلى تعزيز إرساء سلام مستدام، إذ لا يمكننا أن نتكلم عن سلام دون خطط تنمية تخدم الإنسان وحقوقه، ولا أن نتكلم عن تنفيذ خطط تنمية بدون سلام. كل هذه الشروط تُعد أساسية لبناء السلام واستمراريتها، ولإبعاد شبح الحرب⁽⁶¹⁾.

وعطفاً على الخلاصات السالف التوقف عند أهمها، يمكن العزم بأن تعريف تأثير المرأة في العملية السلمية يكاد يكون هو «الفرق الذي تحدثه عبر مشاركتها في اتفاقية سلام من حيث المضمون وتنفيذها، ولا يقاس هذا التأثير بما إذا كانت هذه المشاركة أدت إلى وضع اتفاقية أم لا، أو ما إذا تم تنفيذ الاتفاقية من عدمه؛ لأن هذا يعتمد على عوامل عديدة غير مشاركة المرأة، كما أن مشاركة المرأة حتى وإن كانت بأعداد كبيرة خلال العملية السلمية فإن هذا لا يزيد في حد ذاته من فرص الوصول إلى اتفاقية تتضمن الأولويات النسائية وتنفيذها، إذ إنه لابد من النظر إلى مقدار حجم تأثيرها في المفاوضات وآليات أخذ القرارات ومن ثم فإن جعل المرأة مؤثرة هو أكثر أهمية من إحصاء عدد مشاركتها في المفاوضات⁽⁶²⁾.

وعلى الرغم من صعوبة قياس تأثير المرأة الفعلي على محادثات السلام وبناء الأمن، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المحادثات تتضاعف نسبة فشلها إلى 50% في حالة عدم اشتراك الهيئات المدنية ولا سيما المعنية بالمرأة فيها. كما تشير دراسة أخرى إلى أن إشراك النساء يزيد بنسبة 20% من فرص استمرار اتفاقية السلام، وبنسبة 35% من فرصة استمرارها 15 سنة على الأقل⁽⁶³⁾.

المحور الثالث: محاولة لتقييم النظرية النسوية في الحقل الدولي

استخلاصاً لما سبق نجد أن النظرية النسوية قد حققت على المستوى العملي واحدة من فرضياتها والمتمثلة في التقليل من الإنفاق العسكري واستثمار نفقاته في مجالات التنمية المختلفة. أما على المستوى النظري فهي على الرغم مما أضافته للعلاقات

(61) حليلة قعقور، «مشاركة النساء في السياسة والسلام»، ضمن مؤلف: مشاركة النساء في السلام: الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، م.س، ص. 174-175.

(62) مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، منظمة المرأة العربية، دليل تدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج المرأة والأمن والسلام، 2018، ص. 22.

(63) مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، منظمة المرأة العربية، دليل تدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج المرأة والأمن والسلام، 2018، ص. 22.

الدولية، فهي لم تستطع الوصول إلى هدف التنظير الأساسي في هذا الحقل، وهو الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، بحيث تكاد أفكارها تلفت الانتباه إلى العنصر النسوي الذي كان مهمشا لفترات طويلة في الحقل الدولي.

وهو ما يحيل على التردد في القول بأن النسوية حتى الآن نجحت في إنتاج نظرية يمكن الاسترشاد بها في فهم أو تفسير الواقع فضلاً عن استخدامها في التنبؤ، ولا سيما أنها لازالت حتى الآن في طور التكوين، وتعاني من التشردم والتشظي الفكري ولا يجمع اتجاهاتها المتباينة إلى الآن، إلا الاتفاق على بضعة مفاهيم أساسية كالجندر والسلطة الأبوية (البطريكية)⁽⁶⁴⁾، إلا أنه يمكن من خلال تطور هذه النظرية أن توجد لنفسها مناهج تحليلية خاصة بها وتكون مناهج أكثر دقة من مناهج باقي النظريات التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية⁽⁶⁵⁾.

هذا التشردم الذي يمكن تلمسه من كون أن النظرية النسوية تفرقت بين مجموعة من المدارس النظرية، إذ تمظهرت في النسوية الليبرالية، التي مثلت أولى الإسهامات النظرية النسوية في حقل العلاقات الدولية، التي بزغت في الثمانينيات من القرن العشرين، وتعرف كذلك بالنسوية التجريبية، هي محاولة من جانب النسويين الليبراليين للمطالبة بصوت النساء المخفي حينما طرحن وبشكل قوي السؤال: أين هي مكانة النساء في السياسة العالمية؟ وكذا عرض الأدوار المختلفة التي لعبتها في النشاط الاقتصادي للقوى الاقتصادية في العالم وفي التفاعلات بين الدول بصفة عامة، إنها ببساطة تُعنى بإبراز دور النساء وإثبات قدراتهن وأهميتهن في مجالات متعددة. ويحاول هذا التيار الربط بين مجال الاقتصاد الداخلي للمرأة في الميدان السياسي والتغيب المقصود للمرأة من الحقل الدولي، وهو ما يمكن استشرافه من خلال تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة مع الربط بين المساواة والسلام الديمقراطي والأمن.⁽⁶⁶⁾ هذا علاوة على النسويين الاشتراكيين اللذين يشيرون إلى

(64) نظام أبوي يعرف باسم البطريكية : Patriarchy تنظيم اجتماعي يتميز بسيادة الأب أو الذكر الأكبر في العشيرة أو الأسرة، والتبعية القانونية للزوجات والأبناء. ويرتكز النظام الأبوي في الغالب على العادات والتقاليد. ويكون للرجال فيه السلطة على النساء.

(65) راجع في هذا الصدد: فوزي بهلولي، البعد الجندي في الإدارة الدولية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2012-2013. عصام بن الشيخ، مقارنة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015.

(66) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، م.س، ص 479.

أن اضطهاد وظلم المرأة قد حصل في المجتمعات ما قبل الرأسمالية واستمر حتى في المجتمعات الاشتراكية أيضاً، وبذلك فإنهم لا يرجعون الوضع المأساوي الذي عاشته النساء إلى مساوئ النظام الرأسمالي فقط، بالرغم من تحمله نسبة كبيرة في ذلك، وإنما يضيفون سبباً مادياً أثر في تحديد وضع اللامساواة الذي تعيشه المرأة، ألا وهو النظام البطريكي⁽⁶⁷⁾. فضلاً عن النسوية النقدية والنسوية البنائية وما بعد البنوية وما بعد الاستعمارية⁽⁶⁸⁾.

(67) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، م.س، ص. 456.

(68) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، م.س، ص. 478-485.

ولعل من بين أهم الانتقادات التي وجهت للمقاربات النسوية أن ما يفرقهم أكثر مما يجمعهم، أي عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم وموحد حول العلاقات الدولية أنطولوجياً، ابستمولوجياً، ومنهجياً، فلا هم يقدمون توصيفاً محدداً لواقع وطبيعة العلاقات الدولية وفواعلها وسير العمليات فيها، ونستطيع هنا الأخذ بمثال الاختلاف بين النسويين الليبراليين والنسويين الاشتراكيين. ولا هم يتفقون ابستمولوجياً ومنهجياً

أهم الانتقادات التي وجهت للمقاربات النسوية أن ما يفرقهم أكثر مما يجمعهم، أي عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم وموحد حول العلاقات الدولية أنطولوجياً، ابستمولوجياً، ومنهجياً

حينما نرى أن النسوية التجريبية تتبنى الوضعية كإطار فلسفي ومنهجي للبحث، في مقابل تبني النسويين الما بعد حدثين لما بعد الوضعية إطاراً فلسفياً ومنهجياً للبحث. إذن أولى المشكلات التي يعانها التيار النسوي هو هذا التمزق الفكري والمنهجي⁽⁶⁹⁾.

(69) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، م.س، ص. 463.

وحسب «سوزان كارول» و«ليندا زيريللي» هناك مشكلة مستمرة أمام الباحثين النسويين تتمثل في كيفية تطوير نماذج نظرية وامبريقية بديلة تضع بعين الاعتبار خبرات النساء ووجهات نظرهن، على أن تتجنب في الوقت نفسه كلا من إعادة إنتاج الاختلافات بين الجنسين لصالح النساء من جهة، وطمس التنوع الاجتماعي بين النساء بحيث يتهدد النسويين هو إمكانية الخروج والتحرر من المركزية الذكورية للوقوع في مركزية أنثوية⁽⁷⁰⁾.

(70) سوزان ج كارول و ليندا م ج زيريللي، «التحديات النسوية أمام العلوم السياسية»؛ في: ميرفت حاتم، محرر، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة-مصر، ط 1، 2010، ص 41.

وهو ما يفضي إلى عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم

وموحد حول العلاقات الدولية، نتيجة تفرقها بين مجموعة من المدارس الفكرية للحقل الدولي، هذا فضلاً عن أن التزام جميع النسويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على إعادة بناء المجتمع من جميع جوانبه المادية والمعنوية وفق أسس من المساواة بين الرجال والنساء يعد في نظر العديد من الباحثين أفكاراً غير واقعية⁽⁷¹⁾. مما يجعل من النسوية حركة اجتماعية أكثر منها اتجاهاً أو نظرية في العلاقات الدولية، لأنها ركزت خاصة في بداية ظهورها على المطالبة بالحقوق الاجتماعية خاصة تهميشها في المجتمع.

خاتمة

وعلى سبيل الختم، يمكن القول: إنّ المنظور النسوي لازال لم يتجاوز البدايات الجنينية للنظرية، وإن أصدرنا حكماً بشأنها سنكون مجحفين بحقها، على اعتبار أن منطلقاتها التفسيرية حديثة العهد في الحقل الدولي، بحيث تكاد تمتاز بالفردة والتميز مقارنة بباقي النظريات في العلاقات الدولية، والتي استمدت جذورها منذ عهد أرسطو وأفلاطون وتطورت عبر الفترات الزمنية المختلفة.

هذا القصور النظري للتوجه النسوي في العلاقات الدولية يعكس بجلاء بنية المجتمعات الأبوية- الذكورية والموروث الثقافي الذي ما زال يلقي بظلاله على كاهل المرأة، والذي يعكس تمييزاً واضحاً ضد المرأة في العديد من المجالات والميادين، خاصة المرتبطة بصنع القرار الخارجي للدولة، وتفاعلها مع باقي شخوص القانون الدولي وفواعل العلاقات الدولية. فضلاً عن التحدي الناجم عن غياب الدولة أو ضعف وتآكل مؤسساتها، في العديد من دول النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، الأمر الذي سمح ببروز قوى «لا دولية»، تقتات من عالم الفوضى مما يفسح لهم مجال الاضطهاد خاصة لحقوق المرأة بحيث تنشط هذه القوى لتجنيّد النساء لنشر توسعهم الفكري في المناطق المهمشة والفقيرة، والزج بأعداد منهن في أنشطة إرهابية. مما ينسف مختلف الجهود الدولية لتعزيز دورها.

وهو ما يتطلب ضرورة الاعتناء بمستويين أساسيين لتعزيز تواجد المرأة في الحقول الدولية كمؤثر وفاعل في دينامياته المتسارعة:

1. الأطر القانونية والمؤسسية⁽⁷²⁾:

• مراجعة التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني وبلورة خطة تشريعية مستجيبة بالكامل للنوع الاجتماعي والأبعاد الجنسانية.

(71) مارتن غريفيثش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 423.

(72) عصام عابدين، دليل إرشادي لقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن والقرارات المكملة له، مركز جنيف للحكومة قطاع الأمن، جنيف، 2020، ص 25.

- إشراك النساء في القطاع الأمني في مراجعة التشريعات الأمنية وفي مواءمتها مع القرار 1325 والقرارات المتصلة به.
- دور فاعل ومتكافئ للنساء في القطاع الأمني في إعداد وتنفيذ والرقابة على الخطط والسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مراجعة جادة للنظرة النمطية لدور المرأة في المؤسسة الأمنية وانعكاساتها على طبيعة أدائها ومسؤولياتها في القطاع الأمني.
- تعزيز دور المرأة في المجالات الأمنية التخصصية المختلفة والمهام والمسؤوليات الميدانية وعدم تركيزها في الأعمال الإدارية.
- ضمان دور ومساهمة المرأة في المؤسسة الأمنية في عمليات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام وما تتطلبه من بناء قدرات.
- إنشاء قاعدة بيانات مصنفة، مستجيبة للنوع الاجتماعي، بشأن توطين القرار 1325 ارتباطاً بالإصلاح في القطاع الأمني.
- أما على المستوى الواقعي فمن المفترض الرقي بمستوى التواجد الوطني للمنظور النسوي في أفق الارتقاء بمركزها ضمن الترتيبات الدولية من خلال⁽⁷³⁾:
- تلازم مسارات المساواة والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية؛
- البحث عن مساحات مشتركة للنوع الاجتماعي.
- صياغة التدخلات بناء على دراسة احتياجات النساء.
- إلغاء جميع القوانين التمييزية بحق النساء.
- إقرار قوانين حمائية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استمرار العمل على منظومة القيم والمواقف، بالتلازم مع العمل على التشريعات والسياسات.
- العمل على العدالة الانتقالية من منظور النوع الاجتماعي.
- إقناع كل مكونات الحركة الديمقراطية بأهمية إدماج البعد الخاص بحقوق النساء.
- تعديل المناهج التربوية.
- تعزيز التمكين التكنولوجي للنساء.
- تطوير خطاب إعلامي مناصر لحقوق النساء.

(73) مؤلف جماعي: مشاركة النساء في السلام: الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، م.س، ص. 443.

تحديات إنجاز ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق

*كلية العلوم السياسية / جامعة
الكوفة
hammurabijournal@gmail.
com

*م. د سيف حيدر الحسيني

*م. م حسين راضي عباس

باحثان من العراق

ملخص :

ان إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير يواجه تحديات خارجية وداخلية عدة، فالوضع السياسي الداخلي بعد عام 2003 القائم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وضعف القرار الوطني العراقي أسهم بشكل مباشر بإيجاد بيئة مناسبة للتدخلات الدولية والإقليمية والتي تعد السبب الرئيس في تأخير عملية الإنجاز بالرغم من وجود بعض المواقف الوطنية التي تسعى لإنجاز هذا المشروع لكنها لا ترتقي وحجم التحديات الخارجية، ومن هنا فإن عملية تأخير إنجاز هذا المشروع الإستراتيجي الكبير تلقي بأثارها السلبية على الأمن الوطني الشامل للعراق، إذ أن ذلك سينعكس سلباً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ ممكن أن يفقد العراق الالاف من فرص العمل للمواطنين وهذا سؤثر اقتصادياً، فضلاً عن التأثير على الجانب الأمني للعراق ، فضلاً عن الجانب الاجتماعي.

كلمات مفتاحية : ميناء الفاو، التحديات، اتفاقية سنجار، ميناء مبارك، الأمن الوطني العراقي

**Challenges of implementing the great
port of Faw and its impact on achieving
comprehensive national security in Iraq**

Saif Hayder AL-Housaney Hussin Ali Radi
College of Political Science / University of Kufa / Iraq
Researcher in strategic and international studies

ABSTRACT

The completion of the great port of Faw project faces several external and internal challenges. The internal political situation after 2003 based on sectarian and national quotas and the weakness of the Iraqi national decision directly contributed to creating a suitable environment for international and regional interventions, which is the main reason for delaying the completion process despite the presence of some national stands, that seeks to implement this project, but it does not rise to the level of external challenges. Hence, the process of delaying the completion of this great strategic project has negative effects on the comprehensive national security of Iraq, as this will negatively affect the political, economic and social reality, as Iraq may lose thousands of job opportunities for citizens and this will affect economically wise, as well as affecting the security aspect of Iraq, in addition to the social aspect.

المقدمة:

تحتل الموانئ أهمية كبرى لأي دولة تريد حجز مكانة على الخريطة العالمية، إذ تشكل منفذاً ومتنفساً لتلك الدولة وتمنع عنها العزلة الجغرافية والإرتهان للتوازنات المحيطة عبر حرية تصريف بضاعته وإستيراد مستلزماته دون أي تعقيدات، وهذا الحال ينطبق على العراق الذي يتمتع بساحل صغير نسبياً على الخليج العربي لايزيد عن 60 كم، ومما جعل المشاكل تتزايد كونه دولة نفطية في المقام الاول إذ يعتمد على تصدير نفطه الى العالم عبر الموانئ وكذلك جلب المستلزمات التي يحتاجها، فكانت فكرة إنشاء الميناء المتخصص بجميع البضائع ومنها النفط حاضرة وبقوة منذ عقود، لكن تحديات كثيره منعت إنجازها بالرغم من ان السنوات الأخيرة شهدت نقلات نوعية لتحقيق ذلك الحلم فبدأت الخطوات الفعلية مع توقيع عقد مع شركة كورية لإنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يستفيد من طموح